شركة مطاحن شرق الدلتا
شركة مساهمة مصريـــة
القطاع المالي

السادة / البـورصة المصرية

تحية طيبة ... وبعد

نتشرف بأن نرفق طيه لسيادتكم تقرير مراقب الحسابات الخارجي عن مراجعة القوائم المالية للشركة عن الفترة من ٢٠٢٥/٧/١ حتي ٢٠٢٥/٩/٣٠ الوارد إلينا عبر البريد الالكتروني بتاريخ ٢٠٢٥/١١/١٧م .

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق الاحترام ،

رئيس القطاع المالى

محاسب / رضا عمر عبدالعزيز

مكتب يوسف صلاح الدين و محمود صلاح الدين
محاسبون قانونيون

شركة مطاحن شرق الدلتا

" شركة مساهمة مصرية "

القوائم المالية عن المدة من أول يوليو ٢٠٢٥ وحتى نهاية سبتمبر ٢٠٢٥

وتقرير الفحص المحدود عليها

JPA
INTERNATIONAL
مكتب يوسف صلاح الدين ومحمود صلاح الدين
محاسبون قانونيون
٢٧ شارع طلعت حرب - القاهرة

تقرير الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية

إلى السادة: رئيس وأعضاء مجلس إدارة شركة مطاحن شرق الدلتا

موضوع الفحص

قمنا بأعمال الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية المرفقة لشركة **مطاحن شرق الدلتا "شركة مساهمة مصرية"** وهي قائمة المركز المالى في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥ وكذا قوائم الدخل والدخل الشامل والتدفقات النقديه والتغير في حقوق الملكية عن المدة من أول يوليو ٢٠٢٥ حتى ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥ ، وملخص للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات.

مسئولية الإدارة ومسئولية مراقب الحسابات

- الإدارة هي المسئولة عن إعداد القوائم المالية الدورية المشار إليها والعرض الواضح والكامل لها طبقا لمعايير المحاسبة المصرية، وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة.
- تنحصر مسئوليتنا في الإفصاح عن مدي مطابقة القوائم المالية الدورية للبيانات والتحليلات التي حصلنا عليها من الإدارة في ضوء فحصنا المحدود لها.

نطاق الفحص المحدود

قمنا بفحصنا المحدود طبقا للمعيار المصري لمهام الفحص المحدود رقم " ٢٤١٠ " ويشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية عمل إستفسارات بصورة أساسية من أشخاص مسئولين عن الأمور المالية والمحاسبية ؛ وتطبيق إجراءات تحليلية وغيرها من إجراءات الفحص المحدود ؛ ويقل الفحص المحدود جوهريا في نطاقه عن عملية مراجعة تتم طبقا لمعايير المراجعة المصرية وبالتالي لا يمكننا الحصول علي تأكد بأننا سنصبح علي دراية بجميع الأمور الهامة التي قد يتم إكتشافها في عملية مراجعة وعليه ، فنحن لا نبدي رأي مراجعة علي هذه القوائم المالية .

نتيجة الفحص المحدود

١- وفقا للمادة رقم (٧) من قواعد القيد والشطب يقتضي الأمر قيام الشركة باتخاذ الإجراءات اللازمة لزيادة راس المال من **٦٠ مليون جنيه مصري الي ١٠٠ مليون جنيها مصريا.**

٢- يتعين على الشركة حصر كافة الأماكن المؤجرة من الغير التي سوف تخضع لأحكام القانون رقم ١٦٤ لسنة ٢٠٢٥ ووضع الحلول البديلة.

٣- النظام المحاسبي المطبق في الشركة لم يفعل بالشكل الأمثل حتى تاريخ المركز المالي.

٤- لم يتم الإفصاح الكاف بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية لمعظم بنود عناصر القوائم المالية كما لا تتضمن أي افصاح عن بنود قائمة الدخل الرئيسية مثل إيرادات ومصروفات النشاط . جاري

٥- لم تلتزم الشركة بمعيار المحاسبة المصري رقم ١ " إطار اعداد وعرض القوائم المالية المسلمة للبورصة".

٦- عدم قياس الاضمحلال للأصول الثابتة غير المستخدمة في العملية الإنتاجية وعدم الحصول على شهادات سلبية لبعض الأراضي ووجود دعاوي قضائية بشأن ملكية بعض أراضي ومباني الشركة. جاري

٧- عدم اجراء دراسة للخسائر الائتمانية المتوقعة لكافة الأصول المالية التي تقاس بالتكلفة المستهلكة. جاري

٨- أظهرت الشركة رصيد الموردون في حساب الدائنون بعد عمل مقاصة بين المدين والدائن بينما لم يتم عمل ذلك في سنة المقارنة وأظهرت الرصيد المدين في المدينون والرصيد الدائن في الدائنون وكان يجب عليها اتباع نفس سياسة العرض التي اتبعتها مع رصيد العملاء حيث ظهر رصيد العملاء الدائن في الدائنون والرصيد المدين في المدينون.

مكتب يوسف صلاح الدين و محمود صلاح الدين
محاسبون قانونيون

٩- تضمنت حسابات الموردين مبلغ ٣,١٣ مليون جنيه مصري باسم سكرتير عام محافظ دمياط منذ عام ٢٠١٦ مقابل حق انتفاع لأرض شطا بدمياط ووفقا لقرار مجلس الإدارة بجلسة ٢٠٢٥/٦/٢٤ تم تفويض العضو المنتدب للشئون المالية بتحرير عقد تعويض عيني مع محافظة دمياط ولم نطلع على العقد

١٠- لم تقم الشركة باتخاذ الإجراءات اللازمة لاسترداد مبلغ ١,٢٧١ مليون جنيه مصري قيمه استثمار في سندات حكومية بنسبة عائد ٣,٥% على قيمة تلك السندات واستثمارها ببديل عائده مناسب. سيتم

١١- تتضمن الأرصدة الدائنة الأخرى في ٣٠/ ٢٠٢٥/٩ مبلغ ٨٦٥ ألف جنيه مصري باسم شركة مصر المقاصة قيمة كوبونات مرتدة من الأعوام السابقة ويجب تسوية ذلك الرصيد. سيتم

١٢- تضمن حساب مشروعات تحت التنفيذ مبلغ ١٥٤.٩٩١ مليون جنيه مصري في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥ عبارة عن ١٨,٦٥٣ مليون جنيها مصريا قيمة مباني و ١٣٤,٦٤٢ مليون جنيها مصريا قيمة الآلات ومعدات و ١,٦٩٥ مليون جنيها مصريا قيمة عدد وادوات خاصة بمطحن السنانية بدمياط حيث صدر قرار أحلال وتجديد المطحن المذكور في ٢٠١٧/١٢/٢٨ وحتى تاريخه لم يتم نهو المشروع وسبق الاشارة في تقاريرنا السابقة انه شاب اعمال التطوير بعض القصور والأخطاء عن هذه العملية كما نشير الى ان الشركة لم تطبق معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) في شأن اهلاك الاصول الثابتة الجاهزة للتشغيل الخاصة بالمطحن ، ونما الي علمنا بأن شركة أكواريوم المنفذة تماطل في استكمال الإجراءات وانه حتي تاريخه لم تقم الشركة المنفذة بأرسال المشرفين لإنهاء الأعمال كما جاء بردكم انه سيتم حضور المشرفين خلال سبتمبر .

١٣- بلغت الاحتياطيات الأخرى مبلغ ٦.٩٢٢ مليون جنيه مصري تحت مسمي منحة يابانية بمبلغ ٣.٥١٤ مليون جنيه مصري و ١.٧٥٢ مليون جنيه مصري تحت مسمي ١٠% من جهاز تعمير مدن القناة ومبلغ ١.٦٥٦ مليون جنيه مصري تحت مسمي قطع غيار بدون قيمة ويجب دراسة تلك الاحتياطيات وطبيعتها.

١٤- لم تطبق الشركة المعيار رقم ٤٩ بشأن الايجارات وقد بلغت الايجارات في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥ بمبلغ ٢٩٥ ٨٧٩ جنيها مصريا.

١٥- عدم قياس الانخفاض بالمخزون وعدم صحة السياسة المحاسبية لتقييم المخزون بالمخالفة للفقرة التاسعة من معيار المحاسبة المصري رقم ٢ على أساس التكلفة او صافي القيمة الاستردادية ايهما اقل حيث يتم تقييم المخزون فيما عدا الإنتاج التام علي أساس متوسط السعر المرجح. جاري

١٦- بلغت إيرادات النشاط للشركة في ٢٠٢٥/٩/٣٠ مبلغ ٢١٠.٢٣٣ مليون جنيه مصري، ولم تقم الشركة بإصدار فواتير إليكترونية سوي بمبلغ ٢٣,٣٦٨ مليون جنيه مصري.

١٧- تم اعتماد القوائم المالية غير المدققة للإصدار بتاريخ ٢٠٢٥/١٠/٢٣ وكان يجب ذكر تواريخ الاعتماد بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية.

١٨- تضمن رصيد الموردين أرصدة مدينة مبلغ ١٢١,٢٣٦ مليون جنيه مصري باسم هيئة السلع التموينية منظومة دقيق متوقف ولم تحدث عليه اية حركة مدينة أو دائنة ويجب دراسة هذا الرصيد قد افادتنا الشركة في ردها على الملحوظة انه سيتم اجراء التسويات اللازمة في ضوء القرار الوزاري رقم ١١٨ لسنة ٢٠٢٠ علما بانه تم انتهاء اللجان من عملها في منطقتي جنوب سيناء وبور سعيد ولم نطلع على التسويات التي تمت.

١٩- يقتضي الأمر عرض العقود المبرمة مع الشركة القابضة للصناعات الغذائية بشأن ايجار الصوامع وأية معاملات أخري على الجمعية العامة للشركة.

٢٠- تم ذكر سنة المقارنة في المركز المالي بتاريخ ٢٠٢٥/٩/٣٠ بدلا من ٢٠٢٥/٦/٣٠.

٢١- بمراجعة سجل الاصول الثابتة للشركة تبين لنا أن الشركة لا تقوم بالتسجيل به أولا بأول وأنها مازالت بصدد القيد به عن السنة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٥ ولم تراعي الشركة الأعمار الإنتاجية للأصول وخاصة المهلكة دفتريا عند احتساب قيمة الاهلاك في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥ .

مكتب يوسف صلاح الدين و محمود صلاح الدين
محاسبون قانونيون

٢٢- قامت الشركة بإقفال قيمة وحدة أذرة بمطحن السنانيه بملغ ٣٠٥ ألف جنيه مصري في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥ من سجل الاصول الثابتة بدون معرفة ما إذا كان تم بيعها او تخريدها وأفادت الشركة أنه تم تفكيك الوحدة وبيع الغير صالح منها ولم تقدم لنا الشركة أي مستندات تفيد ذلك في تاريخ المركز المالي.

٢٣- بالاطلاع على محضر جرد الاصول الثابتة بند الألات والمعدات تبين انه يتضمن أصولاً ملك شركة الاشقاء للمقاولات بصفة أمانة ولم تسجل بالدفاتر كما تضمن أجهزة ومعدات بمطحن السنانية الجديد وتم صرفها للمطحن تحت أشراف لجنة التركيبات ولم تثبت في الدفاتر المخزنيه لحين استلام المطحن وأفادت الشركة انه تم تشكيل لجان جرد لحصر هذه الأصول في مخزن امانة ولم يظهر قيمة بضاعة الأمانة في مركز ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥.

٢٤- لم تقم الشركة بتخفيض قيمة رصيدجرد مخازن الادوات الكتابية والمطبوعات في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥ من مصروف الادوات الكتابية والمطبوعات ونشير الى ان هذا المخزن يتضمن مخزن مرتجعات اصول ثابتة مكهنة ولم يتم تسويتها مع الاصول الثابتة وأفادت الشركة انه سيتم تدارك هذا الامر في اخر العام المالي .

٢٥- تضمن المركز المالي حسابات جارية للبنك الأهلي المصري (تسويق قمح) برصيد كشف حساب البنك بمبلغ ٢ ٢٤٣ ٨٠٩ ٥٢٤ ٦٩ جنيها مصريا عباره عن الرصيد الدفتري للحساب بمبلغ ٢ ٣١٣ ٣٣٣ جنيها مصريا مخصوما منها شيكات صادره ولم تصرف من البنك بمبلغ جنيها مصريا لم تفصح عنها الشركة ونشير الى ان الشركة قد تتعرض لقضايا شيكات بدون رصيد وإذا تم صرفها من ارصدة بنوك الشركة فذلك يضيع على الشركة العائد من هذه المبالغ.

٢٦- تقوم الشركة بإظهار أذون الخزانة بالقيمة الاستردادية دون مراعاة العوائد غير المكتسبة ونشير الى أن رصيد أذون الخزانة في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥ قد بلغ ٤٧١ ٨٢٥ ٠٠٠ جنيها مصريا.

٢٧- تضمنت حسابات العملاء المدينة مبلغ ٦,٣٣٨ مليون جنيهاً مصرياً قيمة ارصدة عملاء صادر بشأنها احكام نهائية لم يتم تنفذها حتى تاريخه اما لعدم الاستدلال على العناوين أو الوفاة او الافلاس ومع ذلك لم تتخذ الشركة الاجراءات القانونية الواجب اتخاذه في هذا الشأن.

وفيما عدا ما تقدم ، وفى ضوء فحصنا المحدود لا نعتقد وجود أخطاء جوهرية أو مؤثرة ينبغي إجراء تصويب لها لكي تعبر القوائم المالية الدورية المرفقة بوضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي للشركة في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥ وعن نتيجة أعمالها وتدفقاتها النقدية عن المدة من أول يوليو ٢٠٢٥ حتى ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥ وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة .

(محمود صلاح الدين)
سجل المحاسبين والمراجعين رقم ٢٦٩٣
سجل البنك المركزي المصري ١١٩
سجل الهيئة العامة للرقابه المالية ٧٧

القاهرة في ١٣ نوفمبر ٢٠٢٤.